فقط بل حاله مع حال القائل بخلافه فيما سبق فان الملاحظة
حال المخاطب فقط ع س قوله من باب مجازات الخصم واجراء
العنان بتسليم بعض مقدماته فيه ان المجازات والتسليم
انما يكون مما يكون مخالفا للواقع عند المخاطب فيسلمه على سبيل
التنزل وهنا ليس كذلك لان البشرية موافقة للواقع عند
المخاطب كالرسالة فما معنى المجازات والتسليم والجواب ان المجازات
والتسليم قد يكون بوجهين احدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة
للواقع عنده على سبيل التنزل والثاني لاعتراف بمقدمة موافقة للواقع
عنده ايضا والتكرير في هذا الباب باعتبار الاشارة بتسليمها الى
القائل داخل فيها في المطلوب ولا يتوقف عليه المطلق كالبشرية
هنا وكانهم قالوا لعلهم صدقتم في هذه المقدمة لكن كم من فقد
شيئا لا يدخل فيها في المطلوب ولا ثنائي مطلوبنا فلا يفيد كم
شيئا قوله من باب المجازات الخ هذا التوجيه تكلف فان حاصله
انهم لم يريدوا القصر بل الاصل الاثبات وانما عبروا بصيغة القصر
لموافقة كلام الخصم والاحسن التوجيه بان القصر مراد لهم
فان الكفار لما ادعوا ان الرسول لا يكون الا ملكا كان قولهم لن انتم الا
بشر مثلنا معناه انتم لا مقصورون على البشرية وليس كلامكم اوصف
الملكية فاجابهم الرسل بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم اي نحن
لا مقصورون على البشرية وليس لنا وصف الملكية ولكن هذا
لا ينافي ان تحمل الرسالة الا ان توجيه المصدوق هذا التوجيه
بنوع من رد اعتراض آخر وهو ان يقال كيف صح القصر مع ان المخاطب
اعني الكفار لا ينكر البشرية بل هي امر مسلم عندهما واقعية فلا
معنى للحصر حينئذ لانه لرد المخاطب ولا حاجة الى الرد هنا
هذا العدم الانكار وغيره مما يحوج الى الرد اذ ان يجاب
بانا لا نسلم ان القصر انما يكون لغرض ذلك لنكتة من النكات نعم

الغالب

18

الغالب ان يكون للرد او التعيين وهذا السؤال الثاني بالنظر لحال
المخاطب كان السؤال الذي قصده المصدوق بالنظر لحال المتكلم ع س
قوله من الغالب لانه المتبادر وهو الاطلاع قوله فيكون على وفق
كلام الخصم فعلى هذا يكون الحصر غير مراد فالصيغة مستعملة
في اصل الاثبات على وجه التخريج واستعمال اللفظ في بعض معناه
ع س اقول فيه نظر ولا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر
قوله عطف على قوله الخ وانما لم يعطف على قوله كونوا الخ فيكون
الاخراج لاعلم مقتضى الظاهر لانه لا يناسب قول المصدوق من يعلم ذلك
الخ فما سيأتي اقول لا يناسبه لان قوله لمن يعلم ذلك لا ينافي التنزيل منزلة
المجهول فتدبر قوله والاولى انما قال الاولى لاحتمال ان يكون المراد
بقوله يعلم ذلك الخ يعلم ذلك ويقربه ما مر في تنبيه قوله على ما ذكرنا
من ان مراده ان انما لحصر مرتبة ما اي لا مجهله المخاطب الخ وذلك
لانها على هذا انما تجهله بالفعل لكنه من شانه ان لا يجهله المخاطب
وفي المثال يعلم اخره بالفعل حينئذ فينبغي ان يترل منزلة اجاهل بها
فيكون من الاخراج لاعلم مقتضى الظاهر قوله ان يكون الخ وعلى هذا
يتبغي عطفه على نحو وما محمد الا رسول قوله لاعلم مقتضى الظاهر لانه لم
يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه فكان غير مصدر على
ذلك مطول قوله لما لمجهول المناسب لما قرره الشارح فيما سبق ان يراد
بنزل ما ليس من شانه ان لا يجهل منزلة ما من شانه ان يعلم والغرض انه
مجهول بالفعل تامل قوله منزلة المعلوم اي ما من شانه ان يعلم
لا معلوما بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصد ع س قوله
من ايراد الجملة الاسمية الخ فيه مسامحة لان المؤكد الجملة الاسمية
لا ايرادها وقد بين المؤكد بالايراد قوله من ايراد الجملة
الخ فهو ان كلا من ضمير الفصل وتعريف المسند انما يفيد قصر
المسند على المسند اليه وقد عاب بانه اذا كان في الكلام

Copyright Qing Science University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)